سياسة بريطانيا تجاه مشروع خزان جبل الأولياء

١٩١٤- ١٩٣٧م

☜إعـــداد

د/ عبـد اللـه محمد صالح

باحث دكتوراة

مقدمة

تكمن أهمية النيل لمصر في نظرة القوى الاستعمارية في القارة ، إذ أدركوا أن التحكم في مياه النيل القادمة من السودان يكون له نتائج خطيرة بالنسبة لمصر ، ولذا كانت بريطانيا تضغط على مصر عن طريق السودان ، لأنها تدرك أن الحياة في مصر تعتمد كلياً على مياه النيل القادمة من السودان ، فعملت بريطانيا عكس هذا الاتجاه وأدخلت في عقول السودانيين أن مصر تريد السيطرة على مياه النيل وخاصة بعد ظهور مشروع خزان جبل الأولياء على الساحة السياسية ، كما قامت منذ احتلالها للسودان على السعي لبذر بذور الخلاف بين مصر والسودان على مياه النيل .

وقد أوضحت من خلال ذلك البحث عدة محاور مهمة :

أولاً : موقف الساسة البريطانيين من المشروع.

ثانياً : موقف نواب البرلمان البريطاني .

ثالثاً : موقف الرأي العام (الصحافة) البريطانية.

رابعاً : رؤية الفنيين البريطانيين للمشروع.

اتخذ الاحتلال سياسة من شأنها تسخير موارد البلاد لصالحه في المقام الأول، وتجلى ذلك الأمر في اهتمام الحكومة البريطانية بمياه النيل، لاستصلاح الأراضي المصرية والسودانية بزراعتها قطناً من أجل تمويل مصانعها في لانكشير ومانشستر وغيرها.

ففي تصريح أحد الإنجليز وهو صامويل بيكر Samuel Baker – مكتشف بريطاني ساعد كثيراً فى تحديد موقع منابع نهر لنيل– بشأن السيطرة على أعالي النيل، قال: "إن بريطانيا العظمى يجب أن تحتل السودان، لأنها إذا ما رغبت في السيطرة على مصر فلن يكون لها ذلك إلا من ناحية السودان من خلال التحكم في النيل"(١).

واهتمت سياسة الاحتلال بجعل مصر بلداً زراعياً في المقام الأول، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن وإهمال الزراعات الأخرى، إلى جانب تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم في المشروعات الزراعية (٢).

وقد نجم عن هذه السياسة أن خضعت مصر لانجلترا والدول الأوروبية عامة في حياتها الاقتصادية، فصارت في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية تجر في ذيولها تبعية سياسة البلاد التي تستورد القطن وبخاصة انجلترا أكبر مستورد له في تلك الفترة(٣).

ومما لا ريب فيه أن ماء النيل يكفل حاجة مصر والسودان في وقت واحد، ولكن كيف يخزن هذا الماء ؟ فكان لابد أن لا تكون هذه الخزانات خارج القطر المصري، وهذا هو السبب في التردد والقلق الذي ساور الكثير من المصريين، إذ أن هذه الأعمال التي تكلف البلاد مبالغ طائلة ربما تكون يوماً وسيلة للإضرار بالبلاد بدلاً من أن يكون من ورائها المنفعة المنشودة (٤) .

وكثيراً ما صرحت بريطانيا بما كان مستتراً وتحللت من قيود المعاهدات القائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر من ماء النيل، فقد صرح رئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني ١٠ يوليو ١٩٢٤م مؤكداً حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل، بحيث لا تستطيع مصر أن تقوم بأفضل منه لو تركت لها مقاليد الأمور في السودان (٥).

وأوضح اللورد كتشنر –Lord Kitchener – قنصل بريطانيا في مصر من عام ١٩١١ – ١٩١٤ – بأن توحيد مشروعي النيل الأزرق والأبيض يكون بمثابة سياط تستخدم ضد مصر، ولذا صار اختيار موقع سد النيل الأبيض الذي كان يراد به خزن المياه على سهول واسعة متسعة جداً، حتى إذا دعت الحالة يمكن منع المياه عن الري الصيفي في مصر كلها(٦).

واستغلت بريطانيا مقتل السيرلى ستاك – سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان – في ١٨ نوفمبر ١٩٢٤م لتحقيق مصالحها في مصر والسودان، فوجهت إنذارها إلى الحكومة المصرية (٧) ومما جاء فيه أن الحكومة البريطانية سوف تزيد منطقة التروية الزراعية في الجزيرة حتى تصل من ٣٠٠ ألف فدان إلى شكل غير محدد(٨).

وحينما احتجت الحكومة المصرية على هذا الإنذار، لم تجد من الحكومة البريطانية أي اهتمام، وهذا يدل على أن الأمر كان مرتباً له من الحكومة البريطانية للتوسع في أرض الجزيرة ، وأن مسألة اغتيال السردار كانت فرصة استغلتها لتحقيق خطة مرسومة (٩).

وهذه المرة الأولى التي هددت فيها بريطانيا مصر وحكومتها بصفة مباشرة باستعمال مياه النيل واستخدامه، وهو ما كانت تخشاه المعارضة المصرية لإقامة مشروعات على النيل (١٠).

ويتضح من تحذير الحكومة البريطانية ، إقدامها على السيطرة على مياه النيل القادمة من السودان وهذا بدوره قوّى المشاعر المصرية بأن إقامة البريطانيين في السودان ستستمر أكثر من ذلك، وأن مصر ستظل تحت سيطرة بريطانيا (١١).

وحينما سُئل اللورد اللنبى عن السبب الذي دعاه إلى إرفاق هذا البند في التحذير قال: "للضغط على مصر والسيطرة عليها بالقوة إذا ما اقتضت الضرورة" (١٢).

ويلاحظ هنا أن سياسة بريطانيا قامت في المقام الأول على توجيه الإنذارات للحكومة المصرية حتى تخضع لشروطها ، وأعتقد أن مقتل السيرلى ستاك كان فرصة لتحقيق أمراً كان مرتباً له ، واستغلت بريطانيا مصالح مصر في السودان للضغط عليها، ولاشك أن هذا الحادث أعطى البريطانيين مزيداً من الأسباب كي تزيد من قمع الأصوات المطالبة باستقلال مصر ونيل حريتها، كما أن ذلك سيعطيها الحق لاتخاذ ما تراه موافقاً لرغباتها في مسألة مياه النيل.

ومن جانبه أوضح أوستين تشمبرلن – رئيس وزراء بريطانيا – في بيت الأمة ١٥ ديسمبر ١٩٢٤م، بأنه إذا كان هناك صدام مع الحكومة المصرية فلابد أن يكون هناك نوع من الهدوء النسبي للتعامل معها، وذلك يكون بدعوة الساسة المصريين أولاً لتوضيح كيفية إتاحة المياه وحاجة بريطانيا لها وللسودان (١٣) .

ومهما يكن من أمر ففي ٢٦ يناير ١٩٢٥م وجهت الحكومة البريطانية إلى الحكومة السودانية خطاباً بإلغاء الأوامر الخاصة بمياه النيل التي صدرت في نوفمبر ١٩٢٤م (١٤).

وتعقيباً على قرار اللنبى فإن الحكومة السودانية لم تنفذ هذا الإنذار وثار الساسة المصريين ضده وعارضوه، وكل ذلك أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها ما دام الإنجليز يسيطرون على شئون السودان، وما دامت وحدة وادي النيل غير محققة (١٥).

وتجلى هذا التشكيك بمظهر عملي أثناء مناقشة مشروع خزان جبل الأولياء، فتدخلت بريطانيا من أجل تدعيم فكرة الانفصال بين مصر والسودان، فأخذت جانب السودان في اتفاقية النيل عام ١٩٢٩م ، وأصرت على أن تقيم مصر خزان جبل الأولياء (١٦).

ولم تكن بريطانيا في ذلك الوقت تحرص على المصالح المصرية بقدر ما كانت تؤكد على ضرورة وصول مياه النيل في مواقيت محددة لري القطن في أراضى الدلتا، فكانت تضع شروطاً قاسية خلال أشهر التحاريق (يناير – يوليو) على مستخدمي المياه في صعيد مصر الذي لا يصلح لزراعة القطن لصلاحية زراعته في الدلتا، وتحرمهم أيضاً من استخدام الماء الذي يمر بأراضيهم للري الصيفي (١٧).

فيلاحظ هنا أن انجلترا كانت على علم ودراية بكل ما يحدث في مصر، فهي تعلم تماماً حاجة مصر سواء في تلك الفترة أو في المستقبل للمياه، وتعلم كذلك أن الزيادة السكانية السريعة ترغم الحكومة المصرية على توسع عاجل في مساحة الأراضي الزراعية، فبذلك لا تكون الحكومة المصرية في مأمن ولا مالكة لزمام أمرها إذا كان خزان جبل الأولياء خارج سيطرتها.

أولاً : موقف الساسة البريطانيين من المشروع :

استمر الساسة البريطانيون في إظهار مواقفهم تجاه خزان جبل الأولياء على مرأى ومسمع من صناع القرار.

وفي هذا قال اللورد كتشنر ما نصه : " وفي معرض النظر الآن إنشاء خزان تبلغ نفقاته نصف مليون جنيه أو ثلاثة أرباع المليون، وهو يقتضي إنشاء خزان على النيل الأبيض بقرب موضع اقترانه بالنيل الأزرق، وقد تصل هذه القناطر الخرطوم بأم درمان ، فهذا الخزان يسد النقص في الماء اللازم لري الجزيرة (*) ويزيد ماء الري الصيفي في القطر المصري زيادة كبيرة (١٨)، ومن فوائده أيضاً التحكم في مياه الفيضان في أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، فتنتفع الحياض بالوجه القبلي بمصر، وتروى أراضي شاسعة من مديرية كردفان على النيل الأبيض ري فيضان (١٩).

وصرح المستر كنورذى Mr. Counrzy وكان عضواً في الوزارة البريطانية قائلاً: "لابد وأن يكون لدينا وسائل كافية لإعطاء المصريين المهلة إذا ما ساءت العلاقات السياسية بيننا، وأعظم من ذلك أن تكون لدينا وسائل أهم وأعظم لمقابلة الشر بمثله بأن نوقف أهم صادرات مصر وارداتها في البحر الأبيض، وإذا ما وصلت الحالة إلى أشد ما يمكن ، ففي وسعنا أن نقطع الماء عن مصر والسودان"(٢٠).

وكان الاستمرار في إنشاء خزان جبل الأولياء بضغط من بريطانيا، وذلك لأن زيادة المياه الواردة إلى مصر نتيجة التخزين في جبل الأولياء تعطى الحكومة السودانية إمكانية التوسع الزراعي في الجزيرة دون اعتراض المصريين ، هذا إلى جانب أن قيام مصر بإنجاز المشروع ودفعها مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه فيه إنقاذ لميزانية السودان من أزمة كبيرة ، ليس فقط بسبب الأزمة الاقتصادية بها ، وإنما أيضاً بسبب انخفاض معدلات إنتاج القطن في تلك

الفترة ، بالإضافة إلى أن المشروع كانت ستتولاه شركة إنجليزية ، وهذا يعنى بطريق ما انتعاش اقتصادي لرأس المال الإنجليزي(٢١).

يلاحظ من كلام كتشنر أن الخزان ستستفيد منه كل من مصر والسودان معاً ، وهذه هي خطة بريطانيا للاستفادة بزراعة أكبر قدر من الاراضى قطناً في القطرين ، كما يلاحظ من كلام المستر كنورذى أن من يتسلط على خزان جبل الأولياء يمكن أن يلحق الضرر بالقطر المصري بالتحكم في المياه الصيفية القادمة إليه من النيل الأبيض مدة التحاريق ، وبذلك لم تكن بريطانيا في تلك الفترة تحرص على المصالح المصرية بقدر ما كانت تؤكد على وصول مياه النيل في مواقيت محددة لري الاراضى المزروعة قطناً ، هذا كله ما دعا بعض مهندسي الري معارضة المشروع بألا يقام أي عمل في السودان حتى تطمئن إليه الحكومة المصرية وتضمن السيطرة علية.

ثانياً : موقف نواب البرلمان البريطاني :

ظهر ذلك من خلال اهتمام البرلمان الإنجليزي بشأن التعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية ، حيث كانت عاملاً مساعداً لحكومة السودان للخروج من الأزمة الاقتصادية(٢٢).

وكانت خطة بريطانيا من هذا المشروع إيجاد وسيلة لوصول المياه في جميع فصول العام إلى السودان حتى تعوض خسارة المساهمين من الإنجليز في مشروع الجزيرة، وبهذا يقلل الاستعمار من نصيب مصر في المياه(٢٣).

ويبدو أن ما نادي به المعارضون المصريون من وجوب تعلية خزان أسوان بدلاً من إنشاء خزان جبل الأولياء قد أثار نواب البرلمان الإنجليزي الذين كان يهمهم إنشاء خزان جبل الأولياء ، فوجه السير Bonson by سؤالاً للسكرتير المساعد للشئون الخارجية المستر Locker Lampson عما إذا كان هناك اتفاق في الرأي بين

الحكومة البريطانية وحكومة محمد محمود التي قررت المضي في تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء وتحدى قرارات الحكومات السابقة ، على أن يسلم هذا المشروع إلى لجنة فنية من الخبراء المحايدين.

وجاء الجواب على ذلك بأن خزان جبل الأولياء معلوم منذ فترات طويلة وهو ضروري لمصالح مصر، وأصبح أمر عرضه على لجنة فنية أمراً مرغوباً فيه لإقراره أو الموافقة على تعلية خزان أسوان (٢٤).

واستفسر المستر Thurtle عما سيتخذ إذا لم يوافق البرلمان المصري على هذا الأمر، فأكد له المستر Lampson بأن كلا المشروعين سينفذ(٢٥).

وبذلك يتضح رؤى نواب البرلمان البريطاني لأهمية خزان جبل الأولياء ، في الوقت الذي تبنى فيه بعضهم فكرة تعلية خزان أسوان بديلاً لخزان جبل الأولياء إذا ما وُضعت العراقيل واستصعب تنفيذ المشروع الأول.

ثالثاً : موقف الرأي العام (الصحافة) البريطانية :

وانعكس اهتمام الحكومة البريطانية بأمر هذا الخزان على الصحف الإنجليزية التي تبنت سياسة حكومتها، فعملت على تهيئة الرأي العام المصري والسوداني لقبول المشروع ، فقد صرح أحد الصحفيين الإنجليز بأن هذا الخزان يمكن استخدامه سلاحاً سياسياً يحجز الماء عن مصر أثناء التحاريق أو يغمر البلاد بالمياه مدة الفيضان(٢٦).

ففي يناير ١٩٣٢م خرجت جريدة الفينشال تيمس الإنجليزية Financial Times– فيما نقلته جريدة البلاغ – بمقال أشارت فيه إلى أن الحكومة المصرية تبحث مشروع خزان جبل الأولياء بحثاً جدياً، وأمام صدقي باشا رئيس الوزراء المصرى مذكرة في هذا الموضوع وضعتها وزارة الأشغال لعرضها على مجلس الوزراء، وأوضحت

أن تكاليف الخزان تقدر بـ ٥٠٠ ألف جنيه ، كما أشارت إلى أن المذكرة أوضحت إزالة المخاوف السياسية بعدما عقدت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م (٢٧).

وتعليقاً على ما أشار إليه مصطفي النحاس رئيس حزب الوفد من أن خزان جبل الأولياء عديم الفائدة لمصر، وأن الحكومة البريطانية هي التي أجبرت الحكومة المصرية الحاضرة على إصدار قرارها باستئناف العمل فيه كثمن لتأييد الإنجليز لصدقي باشا ، وأن الخزان شديد الخطر على مصر قد تستعمله الحكومة البريطانية التي تسيطر على السودان أداة لحبس المياه عن مصر(٢٨) جاء رد الإجيبشين جازيت Egyptian Ghzit– فيما نقلته عنها جريدة وادي النيل – بأن الحكومة البريطانية ليس لها أدنى مصلحة في إنشاء خزان جبل الأولياء، وإذا كان الرأي العام البريطاني يحبذ هذا المشروع، فلأنه يعتقد أن إنشائه يعود على مصر بفائدة جليلة ، وأن كل ما يعود على مصر بفائدة يرضى الإنجليز شعباً وحكومة ، وأن الحكومة البريطانية لم تتواطأ مع إسماعيل صدقي ولن تقوم بمثل المساومة التي ينسبها إليها زعيم الوفد(٢٩).

والواقع أن الحكومة البريطانية ستجنى الفائدة من جراء هذا الخزان، وذلك بالحصول على إنتاج القطن المصري من الأراضي التي ستزرع ، فهي بذلك تحفز الحكومة المصرية على اتخاذ خطوات إيجابية تجاه المشروع يخدم مصالحها الخاصة، أما ما أشارت إليه من قبل من مراعاة الاهتمام بالقطر المصري فمحض افتراء.

وعلى أثر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء الخزان في عام ١٩٣١م، كان تعليق جريدة التيمس – فيما نقلته جريدة النظام – على قرار الحكومة بأنه وإن أشار الصحف الوفدية إلا أن نفقاته تقل عن نفقات خزان أسوان كثيراً ، ولما كانت هذه الوزارة تعمل على تحقيق النفع المعجل، فمن

المفروض ألا يقع ضرر من قرارها بشأن التنفيذ ولا عجب أن يكون القرار في هذه الحالة مادة معارضة جديدة للوفديين(٣٠).

كما بينت جريدة التيمس – فيما نقلته جريدة السياسة – أن السلطات المصرية المشرفة على أعمال الري تقول: "إنها في حاجة إلى كمية أوفر من مياه الري عما تحصل عليه في الوقت الحاضر، ويجب أن تعنى الحكومة بتخزين المياه في أراضيها، وأنه بغير هذه الطريقة لا يمكن للحكومة تخزين هذا القدر خصوصاً بعد التعلية الثانية لخزان أسوان"(٣١).

وقالت جريدة أفريكان ورلد African World عن نفقات المشروع – فيما نقلته جريدة الأهرام – : "إن الحكومة تحملت من قبل نفقات كثيرة ولما كانت موزعة على بضع سنين، فإن للحكومة الحق بالقيام بهذا المشروع كضرورة من الضروريات الأولى"(٣٢).

أما ما أثاره حزب الوفد ضد الحكومة البريطانية وتواطئها مع الحكومة المصرية بسبب الخزان، فقد أشارت الديلى تلجراف Daily Telegraph البريطانية فيما نقلته عنها جريدة العلم – إلى أعمال التحريض ضد بريطانيا في مصر ومدى إمكانية الحكومة البريطانية القيام بمثل هذه الأعمال مهما تكن سلطة الهيئة الحاكمة في القاهرة (٣٣).

وبذلك يتبين أن الرأي العام البريطاني متمثلاً في الصحافة قد ساند بقوة فكرة إنشاء المشروع ووقفت الصحف بقوة ضد كل ما يثار حول الحكومة البريطانية ، وطالبت عدم التشكك في سياسة بلادها بسبب مشروع يرجى منه زيادة موارد المياه الجوهرية لمصر زيادة كبيرة جداً بسبب إنشاء سد على النيل الأبيض بالاتفاق مع بريطانيا داخل أملاكها البعيدة في السودان.

وإذا عقدنا مقارنة سريعة بين رؤية الساسة وموقف البرلمان والصحافة نجد أن الجميع متفق ومؤيد فكرة إنشاء الخزان ، مما يدل على تأييدهم لسياسة الحكومة التي استطاعت تهيئة الرأي العام بجميع طوائفه ، لأهمية الخزان ، وبذلك نجحت الحكومة البريطانية إلى ما كانت تسعى إليه من قبل من حرصها على حقوق مصر في مياه النيل لمصالحها الشخصية .

رابعاً : رؤية الفنيين البريطانيين للمشروع :

بعد التعلية الأولى لخزان أسوان واصل مهندسو الري البحث في مسألة مياه الري وحماية البلاد من خطر الفيضانات العالية وبعد فحص عدة مشاريع تقدم بها المستر ب . م . توتنهام Totenham . B .M . Mr مفتش عام مصلحة الري بالسودان رأى توتنهام أن أفضل موقع يصلح كخزان هو منطقة جبل الأولياء على النيل الأبيض ليخزن ما يقرب من أربعة مليارات متر مكعب من المياه، يفقد منها مليون وربع بسبب التبخر ويبقى مليونان وثلاثة أرباع المليون تخزن بالخزان (٣٤). ونتيجة لذلك اتجهت أنظار النظارة لمشروع سد النيل الأبيض لما يحققه من الفوائد التي تبرر تكاليفه كمشروع وقائي ضد أخطار الفيضانات ، أو كمشروع لتخزين المياه الصيفية (٣٥).

وعلى الرغم من التأييد المستمر للحكومة البريطانية من ساستها وبرلمانها ورأيها العام – المتمثل في الصحافة – ومهندسيها ، إلا أن ذلك لم يغن عن ظهور معارضة من مهندسيها الذين عملوا في وزارة الأشغال المصرية كويليام ويلكوكس والمستر ديبوي الذين نادوا بوقف أعمال الري في السودان :

فقد ذكر ويلكوكس أن مشروع سد النيل الأبيض بجبل الأولياء ، يضع مصر تحت رحمة القابضين على الحكم في السودان ، وبهذا تفقد مصر حريتها(٣٦). وهذا العمل يمكن حكومة السودان من قطع الإيراد المائي عن

مصر مدة ستة أشهر متتالية ، وإلزام القطر المصري بدفع تكاليف تظير ما يأخذه من المياه لو سمح له بذلك(٣٧) بالإضافة إلى أن كل من يضع يده على هذه المناطق يمسك زمام الحياة لمصر(٣٨).

وفي اعتراضه ذكر المهندس ويلكوكس أن الأضرار الصحية الناتجة من بناء هذا الخزان كانت أحد أسباب الاعتراض، وذلك لما شاهده في عامى١٩١٦م ،١٩١٧م عند زيارته للخرطوم من ارتفاع فيضان النيل ارتفاعاً كبيراً مما يسبب خسائر لأهالي الخرطوم من رفع المياه بواسطة الخزان(٣٩) .

وقد طالب ويلكوكس التريث في تنفيذ المشروع حتى تتاح له الفرصة لزيارة القطر السوداني مرة أخرى ، وتكوين فكرة نهائية عن موقع الخزان ، حتى لا تنفق الحكومة المصرية مبالغ طائلة في بناء خزان يعتقد أنه ليس ضرورياً(٤٠).

أما المستر ديبوي ، فقد أشار إلى أن ما يشغل بال الحكومة السودانية ، التأثير الخطير في أحوال الزراعة والسكان بمديرية النيل الأبيض من بناء هذا الخزان(٤١)، وقد أوضح أيضاً أن مشروع سد جبل الأولياء له الكثير من العيوب، فموقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للأضرار بمصر قد أثار العديد من الاعتراضات عليه(٤٢) ثم إن نسبة ما يضيع من الماء في الخزان قد عرض المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية ، هذا إلى جانب ارتفاع نفقات العمل التي لا تتحملها موارد مصر آنذاك(٤٣)

ولم أعثر على دليل يعبر عن وجهة نظر كل من كندى وويلكوكس وهما يعارضان سياسة بلدهما ، خاصة أن انجلترا كانت تضع في هذه المناصب من يؤيد سياستها ومصالحها في مصر، فهذا نابع من شخصيتهما ورؤيتهما بحقيقة ضرر المشروع على مصر التي عاشا فيها فترة من الزمن ، وأن ذلك

من الأعمال الفنية الكبيرة والمهمة لدى الشعوب والتي تخلد ذكر القائمين عليها ، كما أنه لم تكن لهما خلافات مع الحكومة البريطانية جعلتهما يسلكا هذا الاتجاه.

وبذلك يتضح أن إنشاء خزان جبل الأولياء كما يقول معارضو المشروع سابق لأوانه، ما دام للإنجليز سيطرة على السودان والحكومة المصرية(٤٤).

ونستخلص مما سبق، أن سياسة بريطانيا تجاه مشروع خزان جبل الأولياء كان لمصالحها الخاصة ووسيلة لقهر مصر وإضعافها ، خاصة وأن من يملك مفاتيح السودان يملك إجداب أرض مصر والتحكم في شعبها.

ويتضح لنا أيضاً أن الجانب الإقتصادي كان خاضعاً للجانب السياسي في اهتمام بريطانيا بأمر الخزان ، حيث ظهر الغرض الأساسي من هذا المشروع بأن يكون وسيلة لري الأراضي الواقعة في منطقة النيل الأبيض في أي وقت تريده بريطانيا لزيادة إنتاج محصول القطن.

يظهر أيضاً تدخل السياسة البريطانية في شئون مصر الداخلية، ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المكاسب بحيث تجعل مصر تقوم بتنفيذ هذا المشروع على نفقتها، وعملت على تهيئة الساسة المصريين من كل جانب، حتى تتهيأ الظروف التي تستطيع بها إرغام الحكومة المصرية على تنفيذ المشروع.

كما أن حكومة إسماعيل صدقي كان لها دوراً كبيراً في إتمام المشروع ، فقد تم وقف العمل بالخزان قبل ذلك في ظل وزارت قومية وائتلافية لأنها كانت تعبر عن رأى الأمة ، ولما كان الشعب يرفض أمر الخزان فقد انعكس ذلك على الوزارات التي تقلدت الحكم في تلك الفترة خاصة وأن سعد زغلول كان ورائها بصفة مستمرة ، وفى المرتين اللتين أقر العمل فيهما بالخزان إحداهما كانت في

فترة أحمد زبور الأولى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤م – ١٣ مارس ١٩٢٥م ، والأخرى في وزارة محمد محمود الأولى ٢٥ يونيه ١٩٢٨م – ٢ أكتوبر ١٩٢٩م ، فقد جاءت الأولى بإرادة الانجليز وجاءت الأخرى بإرادة القصر، ولما كانت وزارة إسماعيل صدقي تحظى بمساندة القصر والانجليز فليس غريباً أن يتم إنشاء الخزان في عهدها ، وبذلك تواطئت وخضعت حكومة إسماعيل صدقي لمطالب الاستعمار.

الهوامش والمصادر

(١) Mekki Appas, The Sudan Question, The Dispute Over The Anglo Egyptian Condominium, London 1951, P. 86

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، الطبعة الرابعة ، دار المعارف القاهرة ، ص ١٨٨.

(٣) وفد السودان، مآسي الإنجليز في السودان، دار الشرق للنشر والطبع، القاهرة، ١٩٤٦، ص١٣٢.

(٤) كوكب الشرق، ٢٨ يوليو ١٩٢٦، ص١.

(٥) رئاسة مجلس الوزراء، وحدة وادي النيل، أسسها الجغرافية ومظاهرها في التاريخ، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٧، ص٥٧.

(٦) البلاغ، ٢١ مايو ١٩٣٢، ص١.

(٧) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في إفريقيا في العصر الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٢.

(٨) Bierre Crapites, The Winning of The Sudan, London, 1934, P. 208

(٩) محمد محمود الصياد، اقتصاديات السودان، ١٩٥٧، ص ١١٠

(١٠) زكى على البحيري، السودان تحت الحكم الانجليزي ١٩٢٤- ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨١ ص ٣٤.

(١١) Mekki Appas, Op. CIT, P. 81.

(١٢) A. Fapunmi, The Sudan in Anglo – Egyptian Relations, 1800 – 1956, P. 119

(١٣) Bierre Crapites, OP. CIT, P. 209

(١٤) زاهر رياض، السودان المعاصر من الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٢١ – ١٩٥٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤٤

(١٥) رئاسة مجلس الوزراء، وحدة وادي النيل، مصدر سابق، ص ٥٨.

(١٦) عثمان محرم، وحدة وادي النيل، مجلة المهندسين الملكية المصرية، أول مايو ١٩٤٧، ص ٩.

(١٧) ضياء الدين االقوصى، الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٨، ٢٠٠٤، ص ٩٠.

(١٨) البلاغ، ٥ أغسطس ١٩٣١، ص ٦.

(*) الجزيرة تعني حرفياً كلمة Island وتقع منطقة الجزيرة بجنوب الخرطوم ، وتضم السهل الكبير الشاسع بين النيلين الأزرق والأبيض ، وقد تصل مساحتها إلى ثلاثة أو أربعة ملايين فدان ، أنظر في ذلك :

- John . A. Todd, The world's Cotton crops, London, 1915, P. 306.

- M . Tewfik, The Nile Basin Egypt & the Sudan, P. 208

(١٩) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ، ١٩١١، مرفوع من كتشنر إلى إدورد جراي ، ترجم في إدارة المقطم وطبع بمطبعتها ١٩١٢، ص ١٠٤.

(٢٠) إبراهيم زكي المهندس ، مرجع سابق ، ص ٣٨ ؛ مصر ، ٦ فبراير ١٩٣٢، ص ٦.

(٢١) السياسة، ٢٤ مايو ١٩٣٢، ص ٥.

(٢٢) زكي علي البحيري، السودان تحت الحكم الإنجليزي ١٩٢٤ – ١٩٣٦، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٢٣) زكي علي البحيري، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٦، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ص ١١٣، ١١٤.

(٢٤) الأماني القومية، ١٨ يناير ١٩٣٢، ص ١.

(٢٥) The Parliamentary debates, official report, Vol. 222, 14-11-1929, P. 956 .

(٢٦) Ibid, P. 857.

(٢٧) البلاغ، ٨ يناير ١٩٣٢، ص٧.

(٢٨) وادي النيل، ٢١ يناير ١٩٣٢، ص ٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤.

(٣٠) النظام، ٢٢ يناير ١٩٣٢، ص ١.

(٣١) السياسة، ٢٣ مارس ١٩٣٢، ص ١.

(٣٢) الأهرام، ٥ يونيه ١٩٣٢، ص ٤.

(٣٣) العلم، ٢٩ مايو ١٩٣٢، ص ٢.

(٣٤) William Willcocks Egyption Irrigation O P Cit P P 710- 714

(٣٥) محمد صبري الكردي ، موجز عن أعمال الري بالسودان ، مقال منشور بمجلة المهندسين ، العددان ٨ ،٩ ، أغسطس وسبتمبر ١٩٦٤ ، ص٤٦.

(٣٦) مصر، ٢٤ يناير ١٩٢٩ ، ص ١

(٣٧) البلاغ ، ٥ مارس ١٩٣٢ ، ص١.

(٣٨) المصدر نفسه، ١٣ أبريل ١٩٣٢، ص٣.

(٣٩) مجلس الشيوخ ،الإدارة التشريعية، القانون رقم١٩ لسنة ١٩٣٢باعتماد إنشاء خزان جبل الأولياء ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ص ٦٧.

(٤٠) المقطم، ١٤ نوفمبر ١٩٢٨، ص١، ١٦ نوفمبر ١٩٢٨، ص١٠.

(٤١) ديبوى، تقرير عن حالة مصلحة الري المصرية مع الإشارة بصفة خاصة إلى علاقتها بغيرها من المصالح الأميرية وإلى أحسن برنامج لترقية شئون القطر الزراعية مايو ١٩٢٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٥ ص ٢٧.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧.

(٤٣) البلاغ، ٣٠ يناير ١٩٣٢، ص١.

(٤٤) العلم، ٢٥ يناير ١٩٣٢، ص ١